

دليل المؤلفين

جاء هذا الدليل لبيان الخطوات التي تمر بها عملية نشر المقال في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، والمتمثلة في ثلاث مراحل:

1- مرحلة تقديم المقال :

- يتعين على المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم بمجلة دقاتر الحقوق والعلوم السياسية الإطلاع على دليل المؤلفين بمنصة المجالات الوطنية الجزائرية.
- يتم تقديم المقال بشكل word مع ضرورة مراعاة الشروط المتطلبة من أجل رفعه والمتجسدة في العنوان كاملا والمخلص بعدة لغات، والكلمات المفتاحية .
- يتوجب على المؤلف عند إرساله المقال للمجلة عن طريق البوابة الوطنية للمجلات الجزائرية أن يراعي بدقة ويتأكد من مطابقة كتابة اسمه بالكامل وعنوان مقاله والجامعة المنتسب إليها، مع محتوى ما يرد في المقال المرسل، وفي حالة تعدد المؤلفين يتوجب إرسال المقال عبر البوابة مع مراعاة هذا التعدد عن طريق ذكر بيانات المؤلف الأول والثاني بشكل كامل ومستقل من خلال قاعدة البيانات.

2- مرحلة تقييم المقال :

- يمكن لرئيس التحرير رفض كل المقالات التي ترد إلى المجلة في حالة عدم مراعاتها للشروط وضوابط النشر الشكلية، على النحو المبين من خلال تعليمات المؤلفين من حيث شكل وقياس الورقة ونوع الخط وغيرها...

- وفي حالة قبول المقاتل يتم إخطار المؤلف المعني بموجب رسالة آلية تبين قبول إحالة المقال للخبرة .

- قبل إحالة المقال على خبرتين سريتين يتم إزالة البيانات الخاصة بالمؤلف (الاسم، اللقب، الجامعة، البريد الإلكتروني)، ولرئيس التحرير أحد الخيارين عند اختيار المراجعين ، إما أن يحيل المقال بنفسه إل المراجعين، أو أن يحيله على أحد المحررين المساعدين في المجلة الذي يراعى عند إحالة المقتل عليه التخصص في نوع ومادة المقال ليتولى المحرر المساعد في هذه الحالة اختيار المراجعين من القائمة التابعة له.

- لرئيس التحرير أو المحرر المساعد حسب الحالة سحب المقال من المراجع المرسل إليه إذا تجاوز هذا الأخير المدة الزمنية المحددة لدراسة المقال وإعداده خبرة بشأنه بما لا يتجاوز شهر واحد ويتم التعامل مع الخبرة وفقا للأوضاع التالية:

- إذا كان رأي كلا المراجعين إيجابي ومقبول وبدون أي تعديلات، يتم إشعار المؤلف بقبول نشر المقال عبر المنصة .

إذا كان رأي كل المراجعين سلبي مع رفض نشر المقال، يتم إشعار المؤلف برفض المقال عبر المنصة .

- إذا كان رأي المرجع الأول سلبي مع رفض النشر، ورأي المراجع الثاني إيجابي يتم إحالة المقال على خبرة ثالثة لإزالة التعارض بينهما.

- إذا كان رأي كلا المراجعين يتحفظ مع تعديلات طفيفة أو كبيرة يتم وضع المقال في حالة مقبول بتحفظ، وفي هذه الحالة يتعين على المؤلف تصويبه في الجانبين المنهجي والموضوعي وفقا لما جاء في تقرير الخبرتين، وإرسال المقال بعد التعديل والتنقيح مرة أخرى إلى المجلة عبر المنصة خلال أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تبليغه بتقرير الخبرتين عبر حسابه بالمنصة ، وفي حالة تجاوز هذا الأجل يتم سحب المقال نهائيا .

في حالة التزام المؤلف بالتعليمات وإرسالها خلال الأجال ، يقوم رئيس التحرير أو المحرر المساعد حسب الحالة مرة أخرى بإعادة إرسالها إلى المراجعين المعنيين للتأكد من مدى الالتزام بالتعديلات والملاحظات المقترحة، وبناءا على رأي المراجعين يقرر رئيس التحرير نشر المقال أو رفض نشره.

3- مرحلة قبول ونشر المقال :

- كل مؤلف يتم قبول مقاله بصورة نهائية يصله إشعار بقبول نشر المقال وفي هذه الحالة يبقى المقال في وضعية مقبول للنشر إلى غاية النشر النهائي ورفع مقالات العدد في التاريخ المحدد للنشر وهو شهر جانفي وشهر جوان من كل سنة ، مع إمكانية نشر أعداد خاصة .
- يحول رئيس التحرير المقالات المؤهلة للنشر بالعدد على أعمال السكرتارية لتدقيقها وتنظيمها وضبطها وترتيبها وفق للشروط والشكلية الخاصة بالمجلة، مع مراعاة أن هيئة المجلة تملك السلطة في ترتيب المقالات وفق ما تراه مناسباً.
- جميع المقالات والمدخلات التي يتم نشرها ضمن أي عدد من أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة أو الهيئة العلمية المكونة لها، وعليه فكل إخلال بشروط البحث العلمي وبخاصة فيما يتعلق بالأمانة العلمية لا يلزم إلا صاحب المقال أو المداخلة، ويعرضه للأحكام القانونية السارية أحكامها .
- يستفيد مؤلف المقال المنشور بشكل فردي أو مشترك من شهادة نشر، ونسخة ورقية وإلكترونية كاملة من المجلة .

ميثاق أخلاقيات النشر العلمي بمجلة دقاتر الحقوق والعلوم السياسية

تسعى مجلة دقاتر الحقوق والعلوم السياسية للرقى بالبحث العلمي في المجالات المختلفة للشعب الحقوقية بهدف التواصل مع المحيط الخارجي للجامعة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أهم نقطة هي ضبط البحث العلمي وأخلاقته مع مراعاة الأمانة العلمية، وحماية حقوق المؤلفين، وعدم المساس بالقيم المجتمعية وغيرها من الضوابط التي نوردها تبعا، والمتعلقة بثلاث نقاط هامة في إنجاز البحوث العلمية على مستوى مجلة الحقوق والعلوم السياسية.

- ضوابط ترتبط بهيئة التحرير.

- ضوابط ترتبط بعمل الخبراء.

- ضوابط ترتبط بالمؤلفين.

أ- أخلاقيات عمل هيئة التحرير:

- هيئة التحرير المعنية بهذه التوجيهات هي: رئيس التحرير المحررين المساعدين، السكرتارية.
- قبل عرض المقالات على الخبرة لابد أن تخضع المقالات المرسلة للمجلة إلى رقابة مسبقة من طرف هيئة التحرير قبل إرسالها للتحكيم، وفي جميع الحالات يجوز التحفظ على مضمونها أو رفض نشرها متى تضمنت عبارات مسيئة تصريحا أو تلميحا، أو كانت لا تحوز على أي دليل يؤيدها أو أنها خارج التخصص المطلوب في المجلة.
- يلتزم أعضاء هيئة التحرير باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتقييم المقال فور وصوله إلى المجلة دون ممانعة لأي سبب كان، ويجب عليهم عدم إبداء أي موقف مسبق بشأنها قبل عرضها على الخبراء.

- تقع على عاتق رئيس التحرير مسؤولية متابعة إجراءات الخبرة للمقال، بالتنسيق المستمر مع الخبير المعين لهذا الغرض، ويمكنه في هذا الصدد رفع تقرير إلى هيئة التحرير يتضمن إعفاء الخبير من المهمة المسندة إليه أو شطبه من الهيئة العلمية للمجلة عند الاقتضاء.
- يتم اختيار الخبراء المحكمين من قبل رئيس التحرير والمحريين المساعدين من الكفاءات الوطنية والأجنبية من مصاف الأستاذية المتخصصين في الحقوق والمجالات ذات الصلة.
- رئيس التحرير هو الضامن الرئيسي والوحيد لنزاهة تقييم المقالات العلمية التي تصل المجلة ويتعين عليه اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض.
- يتم تشفير جميع المقالات المرسلة للمجلة قبل إرسالها للتحكيم، وفي هذا السياق تلتزم هيئة التحرير بالاستناد على المعايير الموضوعية، عند اختيار الخبراء اللذين تستند لهم مهمة إجراء الخبرة العلمية للمقال المرشح للنشر.
- كل عضو في هيئة التحرير ملزم تحت طائلة الإغفاء من المهمة بواجب الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالمقال المرشح للنشر أو صاحبه سواء نشر أو لم ينشر.

ب- أخلاقيات عمل الخبراء:

- الخبراء هم أعضاء هيئة التحرير المعنيين من قبل هيئة التحرير، والمسجلين على البوابة الوطنية للمجلات الوطنية.
- يلتزم الخبير الذي أسندت له مهمة إجراء الخبرة ، عدم تجاوز المدة المحددة في تقرير الخبرة تحت طائلة سحب المقال أو حتى الشطب من الهيئة العلمية للمجلة، وفي جميع الأحوال يتعين عليه إرسال تقريره خلال آجال معقولة .
- يمكن للخبير الذي أسندت له مهمة إجراء الخبرة طلب إعفاءه من إجراء الخبرة للمقال المسند له، لوجود سبب جدي يمنعه من ذلك، وفي هذه الحالة يتعين عليه أن يقدم الطلب فور تسلمه تقرير الخبرة من هيئة التحرير دون إبطاء، وأن يرفقه بالمبررات الموضوعية المؤيدة لذلك.
- كل خبير تسلم مقالا عند إجرائه للخبرة يتعين عليه تحت طائلة الشطب الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة به، وعدم إفشائها أو مناقشتها مع أي طرف آخر غير هيئة التحرير، وذلك بصرف النظر عن نتائج الخبرة.
- يتعين على الخبير أن يتوخى عند إجراء الخبرة أقصى درجات الموضوعية، وذلك من خلال التقيد في تقييمه بالمعايير الموضوعية، بعيدا عن الذاتية والأحكام المسبقة بشأن محتوى المقال.

- يقع على عاتق الخبير مسؤولية كشف السرقات العلمية بمختلف أنواعها، ويتحمل تبعه ذلك عند الاقتضاء خاصة في حالة ثبوت التستر عليها.

ج- الأخلاقيات المتعلقة بالمؤلفين:

- يناط بالمؤلفين كل الباحثين اللذين أرسلوا مقالاتهم إلى المجلة، سواء كانوا طلبة دكتوراه أو دكاترة، أو أستاذة بالجامعة أو المراكز البحثية أو مشغولين بالمجال القانوني، ونشير هنا إلى أن انتحال الصفات والرتب العلمية يترتب عليه عدم نشر المقال، وعدم استقبال مقالاته مرة ثانية من قبل المجلة، ناهيك عن أنه عمل يعاقب عليه القانون، ويعرض صاحبه للمتابعة.
- على المؤلف أن يتقيد بالشروط الشكلية المتطلبة لنشر المقال في المجلة، وعلى أية حال لا يمكن الاحتجاج في مواجهته بأي شرط لم يتم وضعه مسبقا .
- يتعين على كل باحث أن يحرص على التقيد بضوابط الاقتباس بمناسبة كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، وعلى أية حال يدخل اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين في دائرة السرقة العلمية .
- يتعين على المؤلف تحديد مصدر المعطيات الخاصة التي يستعملها في مقاله، وذكر أصحابها الأصليين كما يتعين عليه ذكر مصدر وأصحاب البرهان والاستدلال عند كل استعمال، تحت طائلة التعرض للعقوبات المقررة للسرقة العلمية.
- كل مؤلف يقدم مقالا للنشر أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة، أو يستعمل خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في المقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين يتحمل تبعه عمله.
- يجب مؤلف على المؤلف ذكر المترجم والمصدر عند استعمال الترجمة بصفة كلية أو جزئية.
- لا يحق للمؤلف إدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز المقال بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر المقال استنادا لسمعته العلمية .
- يجب أن لا يكون المقال المرشح للنشر نتاج تكليف علمي قام به الطلبة أو أطراف أخرى .